العدد (1736) السنة السابعة - الاثنين (1) اذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مع اقتراب موعد الاقتراع العام في السابع من آذار القادم تتسع وتتنوع ظاهرة شراء الاصوات سيئة الصيت التي تمارسها الكثير من الاحزاب الدينية وغير الدينية ، مسجلة على نفسها خرقا قانونيا واخلاقيا وشرعيا ، والغريب في الامر ان حاجزا حتى اللحظة لم يستطع الوقوف امام هذه الظاهرة أو في اقل تقدير الحد من تأثيرها على نتائج الانتخابات ، والاكثر غرابة ان الجميع يتملص منها ويستهجنها ويعلن براءته منها ، من مختلف التيارات والاحزاب والأئتلافات ، كما في تصريحات تحقيقنا هذا ، ونبقى حقيقة في حيرة على من يجيبنا على السؤال التالي :

من يقوم بأعمال شراء الاصوات ولمصلحة اي جهة ولماذا يعملون في الهواء الطلق دون خوف لا من نزاهة ولا مفوضية انتخابات ولا حكومة ؟ !!

ظاهرة شراء اصوات الناخبين .. تتبرأ منها الاحزاب علناً وتمارسها سراً !

علي الاديب

جلال الدين الصغير

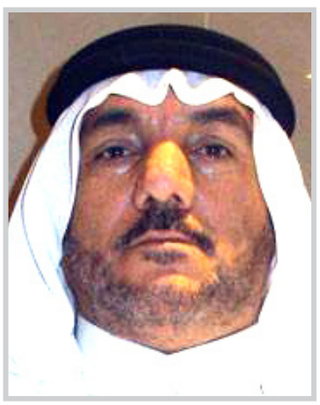
محمود الصميدعي

عمر الجبوري

عالية

صالح الحيدري

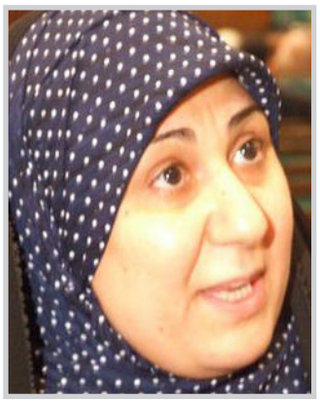
ايمان الاسدي

تحقيق / ايناس طارق

رغم ان المرجعية الدينية أكدت ضرورة اجراء الانتخابات التشريعية في اجواء نزيهة،،ورغم المطالبة الشعبية والرسمية الداعية الى انتخاب الاكفأ بعيدا عن الوعود والتعهدات الدعائية داعية الى ان يتحرى الناخب جيدا عن المرشحين قبل الادلاء بصوته ويختار الافضل منهم، ورغم كل التثقيف الاعلامي على ان بذل الاموال والهدايا والوعود لحمل الناخب على انتخاب قائمة معينة او مرشح معين هو امر غير جائز وطنيا وهو امر غير مقبول من الدين والاخلاق ومحرم شرعا كما ان المال المأخوذ ، حسب المرجعيات الدينية والمبادئ الوطنية ، هو سحت اومال حرام ، فضلا عن ، ان جرَّ الناخب لانتخاب قائمة معينة او مرشح معين مقابل مبالغ من المال يتنافى مع كرامة الشعب والفرد العراقي.

استغلال حاجة المواطن

فيما يخص قيام بعض المرشحين بتوزيع مواد غذائية وعينية ومبالغ مالية ،لاعداد كبيرة من الناخبين اوضح الدكتور محمود الصميدعي نائب رئيس ديوان الوقف السني للمدى قائلا : كل من يقوم بذلك مستغلا حاجة المواطن الى المال او الى الغذاء وغالبيتهم هم من الطبقات الفقيرة والمحتاجة الى المساعدة دون مقابل ويساوم على اعطاء صوته بالانتخابات ،لهذا فان ديوان الوقف السني يؤيد جميع المرجعيات الدينية الاخرى التي تحرم القيام باستغلال المال العام وانتهاك حرمة المواطن بهذه الطريقة المخجلة ومن يريد ان ينجح عليه ان يعمل ويقدم الخدمات لاان يرشى ويفسد فكيف اذا اعتلى منصبا حكوميا ماذا سوف يفعل حينئذ ؟وكل من يفعل ذلك يعامل كراشي ومرتشي وهذه الصفة لعنتها جميع الديانات السماوية وكما قال الرسول محمد «ص»(لعنة الله على الراشي والمرتشي)

دليل عدم ثقة

بينما قالت هناء ادور رئيسة جمعية الامل: ان كل مرشح او كيان حزبي يقوم بتلك الاعمال ما هو الا دليل على عدم ثقة المرشح بنفسه، و الشعور بالضعف والخوف من الفشل والخسارة ، لانهم لم يقدموا شيئا واصبحوا الان على الهامش وفشلهم في الانتخابات حتمي وليس محتملا لانهم لم يفعلوا شيئا طوال فترة رئاستهم المناصب القيادية وما يفعلونه الان يعتبر انتهاكا لكرامة واحترام المواطن (الناخب) فكيف يمكن تصور احد المرشيحين كتب على فكساته الانتخابية (خذ من هذا واعط لغيره) فاي حملة دعائية هذه تقول للمواطن خذ من هذا المرشح المال واعط صوتك لغيره ايعقل ذلك ،وحقيقة من يفعل ذلك ويقوم بشراء ذمم الناخب هو اصلا مرشح فاسد ومرتشى فكيف يمكن ان يثق به المواطن وينتخبه وهو ينتهج الفساد من البداية فكيف اذا اعتلى منصبا في الدولة فماذا سوف يفعل انذاك ،وحقيقة لو كان اي كيان او ائتلاف او مرشح يتبع اسلوب شراء الذمم فلابد من محاسبته فورا وعدم الاستهانة بمثل تلك الامور لان الطامة والواقعة سوف تكون كبرى على الساحة السياسية العراقية المستقبلية .

انها اجندات خارجية

ويؤكد علي اديب من ائتلاف دولة القانون (حزب الدعوة) لـ» المدى « : ان الانتخابات تعبر عن وجهة نظر حرة وارادة كاملة للناخب وهو يتمتع بدرجة كاملة من الوعي تكفيه لان يختار المرشح المناسب للمكان المناسب ،لكن مع الاسف البعض من المرشحين يفهم الديمقراطية حسب وجهة نظرة هو بان يقوم بتوزيع المال او الهدايا للناخب مقابل حصوله على تصويته في الانتخابات ،ونحن لاننكران هناك بعض الاجندات الخارجية تعمل بشكل مدسوس لافشال العملية الديمقراطية في العراق، فلا نستبعد قيام بعض المرشحين او حتى الاحزاب بشراء ذمم الناخب للتصويت باي طريق كانت ،وهذه الافعال بالنسبة لنا مرفوضة بتاتا وكل من يثبت عليه القيام بذلك لابد ان يحاسب وحسب القانون العراقي وما تنص عليه قرارات مفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة ، ونحن نرفض اي اتهام يوجة لنا بهذا الخصوص لان ائتلاف دولة القانون لن يسلك مثل تلك الطرق ومن يفعل ذلك هم اشخاص غير كفوئين ولا يستحقون الاحترام والترشيح .

السكوت جريمة

واكد فرج الحيدري رئيس لجنة المفوضية العليا للانتخابات، ان قانون المفوضية المرقم ١٩ ينص على محاسبة كل من يقوم بممارسة تلك الاعمال غير المسموح بها قانونا ويجب تطبيق العقوبات ضده لان من يتبع هذه الاساليب الاستغلالية بشراء ذمم الناخب عن طريق توزيع هدايا او اموال ما هو الاترهيب واستغلال والترهيب هو جريمة يحاسب عليها القانون ،وفي حالة وجود اثباتات عن قيام مرشح او كيان او حزب بتوزيع الهدايا والاموال فانه يحاسب بشكل مباشر وفوري ،وكل كيان سياسي عليه الان ان يفهم ان الكرة الان بملعب الناخب ويعرف من ينتخب ومن سيمثله بالمرحلة القادمة ،وعليه نحن نطلب من جميع الجهات الحكومية والاعلامية ومنظمات المجتمع المدني الاخبار عن تلك الكيانات التي تمارس هذه الاساليب التي تدخل ضمن الفساد الاداري والمالي .والسكوت عنها يعتبر جريمة ايضا .

ممارسات مرفوضة

بينما قال المرشح عمر الجبوري عن القائمة العراقية لـ (المدى): ان كل من يقوم بتلك الاعمال المرفوضة من قبل البعض من المرشحين بتوزيع الموبايلات او المراوح وما شاكل غير ذلك ، فهو بذلك يستهين بكرامة الناخب العراقي، وان كانت القائمة العراقية هي من تقوم بذلك سوف اقف امام الجميع وانتقدها رافضا هذه الاساليب للحصول على الاصوات ، لان هذا الامر يعتبر متاجرة وليس حالة وطنية ومرفوضة ،ومن يقوم بذلك هم مرشحين طارئين ،يحاولون لفت الانظار اليهم ليس الا .

مرشحون فاشلون

تقول فيان صديق من التحالف الكردستاني بكل صراحة من يقوم بتوزيع الهدايا او الاموال او اعطاء الوعود للناخب ان كان مرشحا او حزبا فهم فاشلون لامحالة ولايستحقون الدخول في المعترك السياسي الجديدوالمرشح والناخب يتحملان مسؤولية هذا الخطا لان الناخب يجب عليه عدم قبول اي شي مما ذكرت اعلاه من المرشح مقابل اعطاء صوته بالانتخابات لان المساواة سوف تكون كبيرة وهو اعتلاءمرشحين مناصب لايستحقونها وبكل الاحوال سوف يكون الناخب هو الضحية لذلك المرشح غير الكفؤ والذي استغل نفوذه وماله للبقاء والعراك على مقاعد قريبة من القرار السياسي .

افعال مرفوضة شرعا وقانونا

بينما علقت الدكتورة بلقيس الخفاجي من التيار الصدري قائلة: ان اي مرشح يتبع الاساليب غير الصحيحة بشراء ذمم الناخب بطريقة خذ واعط فهذا شي مرفوض قانونا وشرعا،فكيف يمكن ان يسمح المرشح لنفسه بشراء صوت الناخب بتقديم هدايا عينية او مادية،لماذا لايخرج المرشح الى الشارع ويستعرض انجازته بدلا من توزيعه الهدايا ،وحقيقة المواطن لدية الوعي الكامل لتقبل الهدايا او رفضها فضلا عن وجود تصور ومعرفة كاملة لدى المواطن العراقي عن كل مرشح فالسنوات السابقة كانت كافية لمعرفة من نفذ ومن وعد فكذب ،ومن يقف الان امام شاشات التلفزيون وينتقد عمل البرلمان الحالي نحن نساله كبرلمانيين لماذا رشحت اذن انت للبرلمان مرة ثانية ان كانت رؤيتك للبرلمان الحالي هي الفشل فاين كنت انت لتبرز نجاحاتك ،وحقيقة من يقوم بتلك الاعمال غير القانونية والمرفوضة لشراء الاصوات هم مرشحون غير كفوئين وليست لديهم القدرة والكفاءة لخدمة المواطن ،وما حدث في انتخابات مجالس المحافظات لهو اكبر دليل على فشل هذه الاحزاب وكياناتها في شراء صوت الناخب الذي اخذ منهم ولم يعطهم صوته لان الحقيقة انهم انكشفوا باستغلالهم السلطة وسرقة المال العام لدعاياتهم الانتخابية وليس لخدمة المواطن والان الانتخابات في العراق هي معركة انتخابية مصيرية ،لابراز مرشح دون غيره وتعتبر مفصلا مهما جدا ومكملا لمفاصل السياسية الحكومية العراقية المستقبلية ، واي مرشح وان كان من مرشحي التيار الصدري يقوم بشراء الاصوات بتلك الطرق ، فانا استهجن هذا الفعل وارفضه بتاتا وان لايثبتوا سياسة شراء الاصوات والذمم مقابل حصولهم على اصوات الناخبين العراقيين لان الناخب سوف يختار الاكفا والاقدر ليس الا.

سلوك اجرامي

وحول هذا الموضوع تحديدا قال الدكتور صالح الحيدري رئيس ديوان الوقف الشيعي ل» المدى» : ان القانون والشرع يرفض استخدام الاساليب المخالفة للقانون والشرع ومن يقوم بتلك الاعمال غير الصحيحة هو مجرم ويجب ان يحاسب على ارتكابه تلك الجريمة وحسب ما ينص القانون العراقي .

لابد من المحاسبة

فيما صرحت لـ (المدى)عالية نصيف جاسم عن القائمة العراقية المرشحة للانتخابات قائلة : كل من يقوم بصرف الاموال وتوزيع الهدايا بطريقة غير صحيحة فهذا يعتبر هدرا للمال العام ،فهناك بعض الكيانات السياسية تستنزف الاموال العامة بطرق غير مشروعة من اجل تحقيق مآرب شخصية وهي الفوز على حساب اموال الشعب ،واضافت نصيف لو ان قانون تنظيم الاحزاب السياسية شرع لما حدث الان كل ما يحدث من خروقات مالية وسياسية ايضا !وما حدث في انتخابات مجالس المحافظات يعاد الان . الناخب اخذ منهم ما يريد وتركهم يحصدون ما وزعوه من اموال وهو الخسارة فقط لان المواطن العراقي وبكل صراحة يعي الان بعد مضي السنوات السابقة من اختيارهم ممثليهم من نفعهم ومن لم ينفعهم ومن سرقهم واعطاهم ومن يقف ليمارس حقه الانتخابي بطرق مشروعة دون الحاجة الى طرق المراوغة مثل توزيع كارت موبايل او مواد غذائية مع كل بطاقة تموينية او حتى قص ورقة من المال يبقى قسم منها عند المرشح والقسم الاخرى عند الناخب ويوم الفوز تلصق الورقة ،حقيقة هذه اساليب مرفوضة ومن يقوم بتلك الاساليب لابد من ان يحاسب من قبل لجنة النزاهة ودوائرة المفتش العام والمفوضية العليا للانتخابات .

ينبغي مراقبة الكيانات

اما المرشحة ايمان الاسدي عن الائتلاف الوطني العراقي فقد صرحت لـ (المدى) حول موضوع شراء اصوات الناخبين : لابد من قيام المفوضية العليا للانتخابات وهيئة النزاهة من مراقبة الكيانات المرشحة للانتخابات ومتابعة اساليبهم المتبعة في شراء صوت الناخب ،وحقيقة الامر لايقتصر فقط على مدينة بغداد ففي المحافظات هناك مرشحون دفعوا مبالغ طائلة وبالعملة الصعبة لشراء الاصوات والامر لم يقتصر فقط على ذلك انما توزيع الدجاج . وكارتات الموبايل ومبلغ خمسة عشر ألف دينار لكل عائلة تعطي صوتها للمرشح (فلان) والامر لايقتصر على ذلك انما هناك بعض المرشحين في يستخدمون سيارات الحكومة للترويج لحملتهم الانتخابية وسياراتهم تحمل لافتات وتجوب الشوارع ذهابا وايابا والسبب ان المرشح او المرشحة اقارب احد المسؤولين في دائرة حكومية ،اذن اين دور منظمات المجتمع المدني ومراقبين الانتخابات مما يحدث امام العين والقانون والدستور يمنع مثل تلك التجاوزات .

تحذيرات امانة بغداد

فيما حذرت امانة بغداد من سلوكيات بعض المرشحين او المروجين لبعض الكيانات السياسية لقيامهم بأخذ تعهدات خطية من المواطنين تضمن اعطاءهم اصواتهم مقابل وعودهم بتقديم اراض سكنية في بغداد لهؤلاء الفقراء والمحتاجين.

وقال بيان صادرعن الامانة الجمعة الماضية «البعض صار يأخذ من المواطنين الوثائق الرسمية موهما اياهم بأنها ا لمستمسكا ت اللازمة لتمليك تلك الاراضي ولاصدار سندات تمليك بأسمائهم».

واضاف « نعتقد ان هذه التصرفات المستهجنة والمرفوضة لا تشكل حجم الادراك والحس الوطني العالي التي تتمتع بها الشخصيات المرشحة والكيانات المشاركة في انتخابات البرلمان المقبلة».

واوضح البيان «ان هذه الشخصيات او الافراد الذين يمارسون هذه الممارسات الرخيصة في بعض الاحياء ذات الدخل المحدود خاصة، يستعملون الضوابط والقوانين عنوانا ووسيلة للتلاعب على عقول الفقراء واستمالة قناعة الناخب من خلال هذه الاكاذيب».

وتابع «ان الجهات الرقابية والقانونية ومكتب المفتش العام في الامانة شخصت تلك الاسماء والكيانات التي تنضم اليها، ونأمل من قيادات تلك الكيانات الايعاز لهم بالكف عنها والاعتذار لهؤلاء الفقراء». وطالب البيان الجهات الرقابية والقانونية وهيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتحري عنها واتخاذ الاجراءات الرادعة بحقهم.

ماذا يقول المواطنون

يقول المواطن محمد انه تسلم مع عائلته مبلغا وقدره خمسون ألف دينار للشخص الواحد من قبل مجموعة من الاشخاص يمثلون احد المرشحين للانتخابات البرلمانية ،وكان شرط تسليم المبلغ هو كتابة تعهد خطي بادلاء اصوات العائلة كاملة له ،واضاف محمد ان عدد افراد عائلته يبلغ ٦ اشخاص وجميعهم يحق لهم التصويت ، لكن الناخب محمد رفض هذا المبلغ على الرغم من حاجته اليه لانه اعتبر ذلك اهانة ومساسا لكرامتة كمواطن عراقي اولا وكناخب ثانيا .

بينما تقول ام سرمد وتعمل موظفة في احدى دوائر الدولة عن قيام وكيل الحصة التموينية بتوزيع (دجاجة) وزن٣كيلوات ونصف الكيلو لكل عائلة تنتخب المرشح (.....) وحسب تعليق ام سرمد اخذوا الدجاجة ولم ياخذ المرشح صوتهم ،والسبب عدم استحقاقه ذلك والا لما كان فعل ذلك .

اما بيداء حسن تعمل مدرسة في احدى المدارس الاعدادية ،تقول هناك عدد كبير من الكيانات السياسية تجوب المدارس للاعلان عن مرشحيها وتوزع الملاصقات الدعائية وتدخل المدارس كما يحلو لها دون منع او رقابة بحجة انتمائهم الى الحزب ..... ولم يتوقف الامر على ذلك فقط انما يقومون بتوزيع الحلويات والهدايا للكوادر التدريسية لانتخاب مرشحيهم الامر الذي يجعل منهم محل شفقة ورافة لفعلتهم ذلك ،لانهم واثقون من فشلهم وحقيقة نحن في حيرة من امرنا لان غالبية المرشحين اصبحوا مثل الدلالين يجوبون المحال والشوارع ويوزعون الهدايا العينية والمالية .

يقول سامي متقاعد ، كيف يمكن ان ننتخب مرشحا يستخدم المال العام لدعايته الانتخابية ، مستغلا بذلك قربه من السلطة او حتى ان كان من ماله الخاص ،فمن اين له كل هذا ليشتري اجهزة موبايل ويوزعها على الناخبين الساكنين في بعض مناطق بغداد الفقيرة والتي لم تطلها يد الاعمار منذ سنين عجاف مرت عليها والان اصحابه يصولون ويجولون في الشوارع الضيقة والمتربة لتوزيع المراوح والمدافئ والكثير الكثير من المواد ،والحقيقة فقد اخذنا منهم الهدايا فهذا من حقنا لاننا ناخذ منهم حقنا الذي هو قطرة من بحر فالمال العام هو ملك للجميع وليس حكرا على شخص ،ولا يتوقعوا ان ندلي باصواتنا لهم لانهم لايستحقون ذلك وهم يعلمون لكنهم يضحكون على انفسهم .

سلوك الفاشلين

واكد الشيخ جلال الدين الصغير من الائتلاف الوطني العراقي (المجلس الاعلى) في تصريح لـ(المدى) :مع الاسف انتشار ظاهرة توزيع الاموال والهدايا من قبل بعض المرشحين للانتخابات البرلمانية القادمة يعتبر ظاهرة خطيرة جدا ،ومع الاسف بعض الكتل السياسية تحاول هدر المال العام بدلا من انفاقه لخدمة المواطن العراقي الذي يقف الحق عليه ايضا في رفض استلام تلك الهدايا اي شيء كانت ، واضاف الصغير ان عقلية المواطن الان ارقى من ما يفعله المرشح وهو مع الاسف احتقارلشخصية المواطن العراقي ، واكد الصغير:ان قانون السلوك الانتخابي كان لابد من أ، يحدد هكذا سلوك لكن مع الاسف بعض الكتل تجد من هذه الاساليب والطرق سبلا للوصول الى السلطة لانها تعلم انها لاتستحق الوصول بجدارة وما فعل سابقا في الانتخابات الماضية يمارس بحذافيره الان والجميع لامحال من ذلك .يعلم ان نصيبهم الفشل

◊ **محمود الصميدعي « الوقف السني» :كل من يفعل ذلك يعامل راشيا ومرتشيا وهذه الصفة لعنتها جميع الديانات السماوية**

◊ **هناء ادور: من يفعل ذلك ويقوم بشراء ذمم الناخب هو اصلا مرشح فاسد ومرتش .**

◊ **علي الاديب « الدعوة « : لاننكر وجود اجندات خارجية تعمل بشكل مدسوس لافشال العملية الديمقراطية في العراق، فلا نستبعد قيام بعض المرشحين بشراء ذمم الناخب**

◊ **فرج الحيدري «مفوضية الانتخابات»:نطلب من الجهات الحكومية والاعلامية ومنظمات المجتمع المدني الاخبار عن تلك الكيانات التي تمارس هذه الاساليب التي تدخل ضمن الفساد الاداري والمالي والسكوت عنها يعتبر جريمة ايضا**

◊ **بلقيس الخفاجي «التيار الصدري» اي مرشح يتبع الاساليب غير الصحيحة بشراء ذمم الناخب فهذا شيء مرفوض قانونا وشرعا ولو كان المرشح من تيارنا فانا استهجن هذا السلوك**

◊ **عمر الجبوري«العراقية « : ان كانت القائمة العراقية هي من تقوم بذلك سوف اقف امام الجميع وانتقدها رافضا هذه الاساليب**

◊ **صالح الحيدري «الوقف الشيعي «: القانون والشرع يرفضان استخدام الاساليب المخالفة ومن يقوم بتلك الاعمال هو مجرم ويجب ان يحاسب على ارتكابه تلك الجريمة وحسب ما ينص القانون العراقي**

◊ **جلال الدين الصغير «المجلس الاعلى «: ما فعل سابقا في الانتخابات الماضية يمارس بحذافيره الان والجميع لامحال من ذلك .يعلم ان نصيبهم الفشل**

◊ **ايمان الاسدي «الائتلاف الوطني العراقي» : بعض المرشحين دفعوا مبالغ طائلة بالعملة الصعبة لشراء الاصوات والامر لم يقتصر فقط على ذلك انما شملت الرشاوى توزيع الدجاج.وكارتات الموبايل !**

◊ **امانة بغداد :نطالب الجهات الرقابية والقانونية وهيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتحري عن احتيال توزيع الاراضي واتخاذ الاجراءات الرادعة بحق المحتالين**

◊ **مواطنون :نحن في حيرة من امرنا لان غالبية وكلاء المرشحين اصبحوا مثل الدلالين يجوبون المحال والشوارع ويوزعون الهدايا العينية والمالية لشراء الاصوات**